COP13 -COPMOP8-COPMOP2
CANCÚN, MÉXICO 2016
INTEGRANDO LA BIODIVERSIDAD PARA EL BIENESTAR
CONVENIO SOBRE LA DIVERSIDAD BIOLÓGICA

Convention on Biological Diversity

مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي

الجزء رفيع المستوى

كانكون، المكسيك، 2-3 ديسمبر/كانون الأول 2016

تعميم التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الرفاهية

مقدمة

التنوع البيولوجي أمر ضروري لرفاهية البشر، وللتنمية المستدامة. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، التي اعتمدتها الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في 2010، لا تزال البلدان بعيدة عن تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. وخلص تقرير الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (GBO-4) الصادر في 2012 والتقييمات اللاحقة إلى أنه يتعين اتخاذ إجراءات إضافية هامة لمعالجة الفقدان المستمر للتنوع البيولوجي ولتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

ومن أجل إحداث التحول الضروري، يتعين فهم الأهمية السياسية للتنوع البيولوجي على أرفع المستويات. ويجب أن تعتمد السياسات الحكومية وممارسات الأعمال التجارية نُهج أكثر ابتكارية تعترف بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة للازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الوسائل الرئيسية لإحداث هذا التحول اتخاذ إجراءات لتعميم وإدماج التنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والسياحة، وكذلك في السياسات الوطنية الشاملة مثل وضع الخطط والعمليات، والميزانيات والسياسات الاقتصادية.

وسيركز الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (COP 13)، والجزء رفيع المستوى (HLS) منه، على هذه القضايا. ويوفر الجزء رفيع المستوى (HLS) من الاجتماع، الذي يُعقد قبل الافتتاح الرسمي لمؤتمر الأطراف، فرصة هامة لإرسال رسالة سياسية قوية إلى مؤتمر الأطراف بشأن هذه القضايا.

وتقدم مذكرة المعلومات الأساسية هذه نظرة عامة لمفهوم "تعميم التنوع البيولوجي"، ولماذا تتمتع هذه القطاعات الأربعة بأهمية خاصة للتنوع البيولوجي، والروابط مع السياسات الرئيسية الأخرى، مثل التنمية والمالية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغير ذلك من العمليات الدولية ذات الصلة مثل تغير المناخ.

ما هو "تعميم" التنوع البيولوجي؟

تتضح كثيرا أهمية التنوع البيولوجي للأولويات الاجتماعية، والاقتصادية والأولويات الأخرى. فالتنوع البيولوجي يشكل أساس الأغذية التي نتناولها، والمواد الخاصة بالمنازل التي نقطنها، والنظم الإيكولوجية التي توفر إمدادات صحية وموثوقة من المياه، والقدرة على

الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ. ويدعم التنوع البيولوجي توفير الوظائف، والأمن الاقتصادي والتنمية. كما يعتبر التنوع البيولوجي أمرا محوريا للعديد من القيم الدينية والثقافية والاجتماعية. غير أن العديد من هذه الأدوار الهامة للتنوع البيولوجي لا يُعترف بها بشكل كبير في كثير من الأحيان ولا تُفهم على نطاق واسع.

وأقرت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992، عندما اعتُمدت الاتفاقية، أنه لكي يتسنى إيقاف فقدان التنوع البيولوجي، يتعين فهم وتناول قيم التنوع البيولوجي وأسباب فقدانه بشكل أفضل. وتنادي الاتفاقية البلدان بدمج حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام في الخطط والبرامج والسياسات ذات الصلة القطاعية أو عبر القطاعية. وغالبا ما يُشار إلى هذه الأنواع من الإجراءات باسم "تعميم التنوع البيولوجي" والذي يُفهم بشكل عام على أنه ضمان إدخال التنوع البيولوجي، وما يقدمه من خدمات، في السياسات والممارسات التي تؤثر فيه بصورة مناسبة وكافية. ويتعامل التعميم القطاعي مع الإجراءات التي يمكن اتخاذها الخاصة بقطاع بعينه، مثل الزراعة. ويتعامل التعميم عبر القطاعي مع الإجراءات التي تشمل جميع القطاعات، مثل الميزانية الوطنية ووضع عمليات التخطيط والحوافز والتدابير الاقتصادية.

ويدخل التعميم أيضا بقوة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020، التي وضعت إطارا لعشر سنوات لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها للإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي المتخذة من جميع البلدان وأصحاب المصلحة. وتتكون الخطة الاستراتيجية من رؤية مشتركة، ورسالة، وغايات استراتيجية و20 هدفا طموحا ولكنها قابلة للتحقق تُعرف جميعها بأهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

إدماج التنوع البيولوجي في قطاعات معينة

تعتمد قطاعات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك والسياحة بشكل كبير على التنوع البيولوجي ومكوناته، وكذلك على وظائف النظم الإيكولوجية التي يشكل التنوع البيولوجي أساسا لها. غير أن هذه القطاعات تؤثر كذلك على التنوع البيولوجي بطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة. وتساهم هذه التأثيرات في الانخفاض العالمي للتنوع البيولوجي. ولهذا الانخفاض أثر سلبي على هذه القطاعات ويقلل بصورة أكبر آفاق التنمية المستدامة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي والقضاء على الفقر.

ويُتوقع زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها هذه القطاعات خلال العقود القادمة نتيجة للنمو السكاني، وزيادة متوسط الثروة والتغيرات الديموغرافية الأخرى. وبالتالي، يعد تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي في هذه القطاعات أمرا ضروريا لضمان استمرار حياة هذه القطاعات وقدرتها على البقاء، فضلا عن وقف فقدان التنوع البيولوجي الذي تقوم عليه هذه القطاعات والتنمية المستدامة بصورة أعم.

لماذا قطاع الأغذية والزراعة؟

يتداخل التنوع البيولوجي مع الزراعة بشكل كبير. فالتنوع البيولوجي يشغل منشأ جميع المحاصيل وتربية المواشي المرتبطة بها والتنوع داخلها، وهو أساس خدمات النظم الإيكولوجية الضرورية لاستدامة الإنتاج الغذائي، والتغذية ورفاهية البشر. وعندما تُدار الزراعة بشكل مستدام، يمكنها أن تساهم أيضا في وظائف نظم إيكولوجية أوسع مثل الحفاظ على جودة المياه، والاحتفاظ برطوبة

التربة، وعزل الكربون والتلقيح، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، يقدر أن قطاع الأغذية والزراعة يشكل نحو ثلثي الفقدان الحديث والمتوقع للتنوع البيولوجي الأرضي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تغير استخدام الأراضي. وفقدان التنوع البيولوجي يقوض الزيادة الحالية والمستقبلية في الإنتاجية الزراعية. ويمكن تلبية الطلب العالمي على الأغذية بشكل مستدام، ولكن يستلزم ذلك اتخاذ إجراءات هامة لتغيير بعض السياسات والممارسات القائمة.

لماذا الحراجة؟

تمثل الغابات واحدة من أكثر مستودعات التنوع البيولوجي أهمية. وتقدم الغابات الاستوائية وغابات المناطق المعتدلة والشمالية مجموعة متنوعة من الموائل للنباتات، والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة، وتوفر الأغذية والسلع والخدمات ذات الأهمية البالغة لرفاهية البشر. وتؤدي الأنشطة الإنتاجية في قطاع الغابات دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي وتشكل جزءا لا يتجزأ من العديد من الاقتصادات الوطنية. غير أن الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تؤدي في الغالب إلى إزالة الغابات، وتفتتها وتدهورها. وتعد إدارة الغابات بشكل مستدام أمرا ضروريا لضمان قدرتها على البقاء على الأجل الطويل وضمان استمرار النباتات والحيوانات المتنوعة بيولوجيا التي تدعمها الغابات.

لماذا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؟

تستضيف النظم الإيكولوجية البحرية، والساحلية والمياه الداخلية مجموعة متنوعة من نظم التنوع البيولوجي المائي التي تساهم بشكل كبير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات حول العالم. ويدعم قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الأمن الغذائي وسبل العيش لنسبة تتراوح من 10 إلى 12 في المائة من سكان العالم. كما تؤدي مصايد الأسماك دورا أساسيا في بعض الثقافات والتقاليد الساحلية. غير أن الصيد يؤثر بشكل مباشر على التنوع البيولوجي من خلال انتقال الأسماك وتعديل الموائل البحرية، وتشكل ممارسات الإفراط في الصيد والصيد المدمر الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي في البيئة البحرية. وتعد الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك أمرا غاية في الأهمية لضمان قدرة هذا القطاع على البقاء على المدى الطويل، مما يدعم في الوقت ذاته وجود نظم إيكولوجية صحية تساعد على استدامة القيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لماذا السياحة؟

تعتبر السياحة والسفر نشاطا اقتصاديا أساسيا في جميع أنحاء العالم، وتمثل 9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتعتمد السياحة القائمة على الطبيعة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المتنوعة لجذب السياح. ويمكن للسياحة أن تساهم بشكل مباشر في حفظ المناطق والموائل الحساسة من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل رسوم دخول المتنزهات وزيادة التوعية بأهمية التنوع البيولوجي. بيد أنه يمكن للسياحة أيضا أن تؤثر سلبا على التنوع البيولوجي إذا أُرهقت الأراضي والموارد بسبب الاستخدام المفرط. ويعتبر اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة في تخطيط وإدارة السياحة المستدامة أمرا أساسيا لضمان أن يحد القطاع السياحي من تأثيره على البيئة مع الوفاء بالطلب المتزايد عليه.

وتم تحديد إجراءات ملموسة بهدف تحسين تعميم التنوع البيولوجي في هذه القطاعات في الأعمال التحضيرية للاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف. وتوجز مذكرات المعلومات الأساسية المعدة للجزء رفيع المستوى بشأن كل قطاع من هذه القطاعات بعضا من الإجراءات الأكثر أهمية التي يمكن اتخاذها لتعميم التنوع البيولوجي بشكل أكثر فعالية.

تعميم التنوع البيولوجي في السياسات والإجراءات عبر القطاعية

من المهم التأكيد على أن تعميم التنوع البيولوجي لا يمكن حدوثه على مستوى القطاع فقط. ويتعين حدوث التعميم الفعال على نطاقات مختلفة داخل مختلف الهيئات الحكومية التي تضم سياسات وعمليات عبر قطاعية، مثل التخطيط الإنمائي، والحوافز الاقتصادية، والميزنة والتخطيط العمراني،

وبالرغم من أن الجزء رفيع المستوى سيركز أساسا على القطاعات الأربعة المحددة، فإن التعميم الفعال في هذه القطاعات وغيرها من القطاعات يحتاج أيضا إلى سياسات وأدوات عبر قطاعية فعالة، بما في ذلك ما يلي:

- استراتيجيات وتخطيط عمليات في مجالي التنمية والحد من الفقر، على سبيل المثال التخطيط المساحي
- تقييم التأثيرات البيئية والتقييمات البيئية الاستراتيجية
- حوافز وتدابير اقتصادية/مالية أخرى
- محاسبة النظم الإيكولوجية وتحديد قيمتها
- الاستهلاك والإنتاج المستدامان
- حشد الموارد
- آليات فعالة للترتيبات والإدارة المؤسساتية

ويتطلب التعميم الفعال إشراك فئات عديدة مختلفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، والهيئات الأكاديمية، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، سيتطلب إحداث تحول في السياسات والممارسات التي تعترف بشكل فعال بأهمية التنوع البيولوجي زيادة توعية القادة السياسيين، فضلا عن قطاع الأعمال التجارية.

أهمية العمليات الدولية الأخرى بالنسبة لتعميم التنوع البيولوجي

يرتبط عدد من العمليات الدولية الرئيسية بالتنوع البيولوجي وسيكون لها تداعيات كبيرة بالنسبة للإجراءات الوطنية لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية وتحقيق أهداف أيشي. ويشمل ذلك:

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في 25 سبتمبر/أيلول 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة النتائج التي تنص على، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، بما في ذلك 17 هدفا للتنمية المستدامة (SDGs). ويبرز التنوع البيولوجي جليا في خطة عام 2030 وينعكس في جميع المقاصد المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتوفر خطة عام 2030 منبرا هاما لاتخاذ الإجراءات التي ستساهم بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وبينما تمضي البلدان قدما نحو تنفيذ خطة عام 2030، سيوفر ذلك أيضا فرصة كبيرة لتعميم التنوع البيولوجي، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

تغير المناخ

ترتبط قدرة الأطراف على تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية بشكل فعال وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ارتباطا وثيقا بتغير المناخ. ويعتبر التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية من الأمور الضرورية للتصدي لتغير المناخ، وفي الوقت ذاته، فإن تغير المناخ يؤثر سلبا بالفعل على التنوع البيولوجي. وقد اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في اجتماعه الحادي والعشرين في باريس اتفاقا للتصدي لتغير المناخ بشكل فعال بغية الحفاظ على الزيادة في درجة الحرارة العالمية في حدود الدرجتين أو أقل. وستكون لهذا الاتفاق تداعيات رئيسية على العمل الجاري في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

عمليات أخرى

يوجد العديد من العمليات الدولية الجارية التي ترتبط هي الأخرى بتعميم التنوع البيولوجي داخل القطاعات وعبرها على المستوى الوطني، بما في ذلك الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

الخلاصة

لا جدال أن إدماج قيم التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى والسياسات عبر القطاعية أمر ضروري لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020، فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. وحيث إنه لم يتبق سوى أربع سنوات على تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية، يتعين علينا زيادة جهودنا بشكل كبير. ويقر تعميم التنوع البيولوجي بالدور الحاسم للتنوع البيولوجي في رفاهية البشر وسيدفعنا إلى مسار يؤمن مستقبلنا.